القياس قول
مؤلف من
قضايا يلزم
لذاته قول
آخر

ليس ج بالفعل وذلك بالافتراض وهو ان تفرض ذات
الموضوع أعني بعض ج د فد ج بالفعل على مذهب الشيخ
وهو التحقيق و ليس ب بالفعل بحكم لادوام الأصل
فصدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو لزوم لادوام
العكس لأن الاثبات يلزم نفي النفي ثم نقول د ليس
ما دام ليس ب والا لكان في بعض الأوقات
كونه ليس ب فيكون ليس ب في بعض أوقات كونه
كما مر وقد كان حكم الأصل انه ب ما دام ج د هذا خلف
فصدق ان بعض ما ليس ب وهو د ليس ب ما دام
ليس ب وهو الجزء الأول من العكس فلثبت العكس
بكلا جزئيه فتأمل قوله القياس قول اى مركب وهو
أعم من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين
الأجزاء لأنه ماخوذ من الألفة صرح بذلك الشريف
المحقق في حاشية الكشاف وح فذكر المؤلف بعد
القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام وهو متعارف
في التعريفات وفي اعتبار الناليف بعد التركيب اشارة
الى اعتبار الجزء الصوري في الحجة فالقول يشمل المركبات
التامة وغيرها كلها والقولة هو المؤلف من قضايا اخرج ما
ليس كذلك كالمركبات غير التامة والقضية الواحدة
المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها اما البسيطة فظاهر
واما المركبة فلان المتبادر من القضايا الصريحة
والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك اولان المتبادر
من القضايا ما يعد في عرفهم قضايا متعددة وبقوله
يلزم خرج الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم منهما شيء
لم يحصر منهما الظن بشيء وبقوله لذاته خرج
ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية

لقياس

كقياس المساواة نحو ما ساو ب وب ما ساو ج
فانه يلزم من ذلك ان ما ساو ب لكن لا لذاته بل
بواسطة مقدمة خارجية هي ان ما ساوى المساوى
ما ساوى وقياس المساوات مع هذه المقدمة الخارجة
يرجع الى قياسين وبدونها ليس من أقسام الموصل بالذات
فاعرف ذلك والقول الآخر اللازم من القياس يسمى نتيجة
ومطلوبا قوله فان كان اى القول الآخر الذي هو النتيجة
والمراد بمادته طرفاه المحكوم عليه وبه والمراد بهيئته
هيئة الترتيب الواقع بين طرفيه سواء تحقق في ضمن الايجاب
او السلب فانه قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض
النتيجة كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس
بحيوان ينتج ان هذا ليس بانسان والمذكور في القياس هذا
انسان وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولك في المثال
المذكور لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان قوله فاستثنائي
لاشتماله على كلمة الاستثناء أعني لكن قوله والا اى وان
لم يكن القول الآخر مذكورا في القياس بمادته وهيئته وذلك
بان يكون مذكورا بمادته لا بهيئته اذ لا يعقل وجود الهيئة
بدون المادة وكذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء
النتيجة المادية والصورية ومن هذا يعلم انه لو حذف قوله
بمادته لكان اولى قوله فافتقر الى الاقتران حد وه
المطلوب فيه وهي الأصغر والأكبر والأوسط
حملي اى القياس الاقتراني ينقسم الى حملي وشرطي لانه ان
كان مركبا من المحملات الصرفة فحملي نحو العالم متغير
وكل متغير حادث فالعالم حادث والا فشرطي سواء

فان كان مذكورا فيه
بمادته وهيئته
فاستثنائي والا
فاقتراني حملي او
شرطي وهو
المطلوب

Copyright © King Saud University